مجلة جامعة أم القرى

لعلوم اللغات وآدابها

مجلة علمية محكَّمة نصف سنوية

العدد التاسع

محرم ١٤٣٤هـ / نوفمبر ٢٠١٢م

قـواعــد النشـــر

١- تُقبل الأعمال المقدمة للنشر في مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها حسب المواصفات التالية:

أ. يقدم صاحب البحث أربع نسخ ورقية، ونسخة واحدة على أسطوانة ممغنطة (CD).

ب. يطبع البحث على برنامج Microsoft Word بالخط العربي التقليدي Traditional Arabic بنط ١٦ بمسافتين على وجه واحد، مقاس A4 (٢١ X ٢٩,٧سم)، بما لا يزيد حجم البحث عن أربعين صفحة، بما فيها المراجع والملاحق والجداول.

ج. ترقم صفحات البحث ترقيما متسلسلاً، بما في ذلك الجداول والأشكال وقائمة المراجع، وتطبع الجداول والصور والأشكال واللوحات على صفحات مستقلة، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن، وتكون الهوامش مكتوبة بطريقة آلية وليست يدوية.

د. يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية لجميع الأبحاث، بما لا يزيد عن ٢٠٠ كلمة.

هـ. يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة، مع إرفاق نسخة موجزة من سيرته الذاتية، وتعهد خطي موَّقع من الباحث / الباحثين بعدم نشر البحث، أو تقديمه للنشر لدى جهات أخرى.

و. تُرفق أصول الأشكال مرسومة باستخدام أحد برامج الحاسب الآلي ذات العلاقة على أسطوانة ممغنطة (CD).

٢- يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر والصفحة عند الاقتباس المباشر مثلاً (أبو زيد، ١٤٢٥هـ، ص١٧). وإذا كان هناك مؤلفان، فيذكر الاسم الأخير لهما مثلا (القحطاني والعدناني، ١٤٢٦هـ، ص ٥٣). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا (القرشي وآخرون، ١٤٢٧هـ، ص ١١٢) وفي حالة الإشارة إلى مصدرين لمؤلفين مختلفين فيشار إليهما هكذا (المكي، ١٤١١هـ ؛ المدني، ١٤٠٩هـ)، وفي حالة وجود مصدرين لكاتب واحد في سنة واحدة، فتتم الإشارة إليهما هكذا (المحمدي، ١٤٢٠هـ أ، ١٤٢٠هـ ب).

٣- تعرض المصادر والمراجع في نهاية البحث، على أن ترتب هجائياً، حسب اسم العائلة للمؤلف، ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها، متبوعاً باسم الكتاب (تحته خط) أو المقال (بين علامتى تنصيص)، ثم رقم الطبعة فاسم الناشر (في حالة الكتاب) أو المجلة (في حالة المقالة ويوضع تحتها خط)، ثم مكان النشر (في حالة الكتاب) وتاريخ النشر. أما في حالة المقال فيضاف رقم المجلة،أو السنة، والعدد،وأرقام الصفحات.

٤- يمنح الباحث عشر مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه عمله. كما تمنح نسخة واحدة من العدد هدية لكاتب المراجعة العلمية، أو التقرير، أو ملخص الرسالة الجامعية.

المراسلات: ترسل جميع الأعمال والاستفسارات مباشرة إلى رئيس تحرير مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها. ص. ب ٧١٥، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

البريد الالكتروني: E-mail: jll@uqu.edu.edu.sa

حقوق الطبع: تُعَبِّر المواد المقدمة للنشر عن آراء مؤلفيها، ويتحمل المؤلفون مسؤولية صحة المعلومات ودقة الاستنتاجات. وجميع حقوق الطبع محفوظة للناشر (جامعة أم القرى)، وعند قبول البحث للنشر يتم تحويل ملكية النشر من المؤلف إلى المجلة.

التبادل والإهداء: توجه الطلبات إلى رئيس تحرير المجلة، جامعة أم القرى، ص. ب: ٧١٥، مكة المكرمة.

الاشتراك السنوي: خمسة وسبعون ريالاً سعودياً أو عشرون دولاراً أمريكياً، بما في ذلك أجور البريد.

تنويه: تصدر مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها بمسماها الحالي، بعد أن كانت جزءاً من مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، في مجلداتها (١-٢٠) الصادرة خلال الفترة (١٤١٩هـ- ١٤٢٨هـ) الموافق (١٩٩٩م -٢٠٠٧م).

رقم الإيداع ١٤٣٠/٢٣٥٩ وتاريخ ١٤٣٠/٣/١٨هـ - ردمد: ١٦٥٨/٤٦٩٤

مجلة جامعة أم القرى

لعلوم اللغـات وآدابها

مجلة دورية علمية مُحَكَّمة نصف سنوية، تصدر عن جامعة أم القرى، لنشر الأبحاث العلمية الأصلية في مجالات اللغات وآدابها وفروعها المختلفة، ذات الصبغة اللغوية في أطرها النظرية والتطبيقية. وتُرَحِّب المجلة بنشر جميع ماله علاقة بما سبق من مراجعات كتب، وتقارير أبحاث مُمَوَّلة، وتوصيات مؤتمرات وندوات وأنشطة علمية أخرى، وملخصات رسائل جامعية، باللغتين العربية والإنجليزية، والتي لم يسبق نشرها، أو تقديمها للنشر لدى جهات أخرى، وذلك بعد مراجعتها من قِبَل هيئة التحرير، وتحكيمها من الفاحصين المتخصصين.

المشرف العام

د. بكري بن معتوق عساس

مدير الجامعة

نائب المشرف العام

د. هاني بن عثمان ياسين غازي

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس هيئة التحرير

أ. د. عبدالرحمن بن حسن العارف

هيئة التحرير

أ. د. سعد بن حمدان الغامدي

أ. د. عبدالله بن محمد العضيبي

أ. د. حامد بن صالح الربيعي

د. راجح بن سعد المغامسي

المحتويـات

- **وظائف البديع التعبيريّة في الحديث النبويّ**

د. جاسم سليمان الفهيد ..... ٩ – ٥٧

- **آفاق التصور الإسلامي للقضاء والقدر في شعر عمر بهاء الدين الأميري**

د. سمية بنت رومي بن عبدالعزيز الرومي ..... ٥٩ – ١١٤

- **تحليل الخطاب و تعليم الإنشاء للناطقين بغير العربية**

أ. د. وليد أحمد العناتي ..... ١١٥ – ١٥٦

- **النوى الإيقاعية في بحور الشعر العربي**

د. حسام محمد أيوب ..... ١٥٧ – ٢٠٢

- **خفاء الإعراب في المبني وأثره في التقعيد النحوي**

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ..... ٢٠٣ – ٢٤٢

- **المفارقة في النثر العباسي**

أ. د. صالح بن عبد الله الخضيري ..... ٢٤٣ – ٢٧٦

- **حذف حرف الجر وآثاره النحوية**

د. علي بن محمد أحمد الشهري ..... ٢٧٧ – ٣٣٠

ورد البحث في ١٧/ ١١/ ١٤٣٣هـ وقُبل للنشر في ١/ ٤/ ١٤٣٤هـ

خفاء الإعراب في المبني
وأثره في التقعيد النحوي

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

ملخص البحث

يناقش هذا البحث العلاقة بين البناء وخفاء الإعراب، وما بينهما من عموم وخصوص وجهي، وما أدى إليه نظر بعض النحويين، اعتمادًا على خفاء الإعراب، من تعميم لمفهوم البناء أدخل معه ما ليس منه. وقد انتهى البحث، بناء على ذلك، إلى تحديد نوعي البناء: (العارض والوضعي)، والفرق بينهما، ورصد تأثيرهما في موقع الكلمة الإعرابي، عارضًا آراء النحويين في تناولهم للبناء عند صياغة القواعد، ومقوِّمًا تلك الآراء.

Hiddenness of Case-ending in indeclinable Noun & its role in formulizing grammar rules

Abstract

This paper discusses the relationship between indeclinableness and hiddenness of case-ending, considering, in this regard, the differences and similarities between them. The paper also discusses the consequence of generalizing the **indeclinableness** as a result of the hiddenness of Parsing. This leads some syntacticians to include some cases which are not from **indeclinableness**. Building on this, the paper comes out with identifying the two kinds of **ndeclinableness:** (original & occasional) and the difference between them, and their impact on the word syntactic position, considering, in this regard, the syntacticians views about dealing with **ndeclinableness** in formulizing grammar rules.

المقدمة

من المعلوم أن بناء قواعد النحو قام على أساس وصفي تكوَّن بعد استقراء كلام العرب، ثم حوِّلت تلك المادة من خلال نظر متعدد المآخذ إلى قواعد معيارية، تحكم بالصحة والخطأ، وتبين وجاهة ذلك بالتعليل، وترد ما شذ من كلام المحتج به بالتأويل.

والبناء في الكلمة العربية ظاهرة بُني عليها كثير من القواعد، وفي هذا البحث حديث عن أثر هذه الظاهرة، في تقعيد النحويين، لا في تطبيقاتهم، فإن أثر البناء التطبيقي، وأعني به ما يكون عند تفسير النصوص، غير محصور، وإنما المعنيُّ هنا أثره في القواعد.

فالكلمة في العربية لا تخلو من حالين، فهي إما معربة، وإما مبنية، فالحروف مبنية، والأفعال الأصل فيها البناء[1]، أما الأسماء فالأصل فيها الإعراب، وإنما كان الإعراب أصلاً في الأسماء لتوارد المعاني عليها، فتحتاج حينئذ إلى الإعراب الذي يعطي كلاً وظيفته[2]، وفي حال مَنَعَ من ذلك مانع، كشبه الحرف[3]، فإنَّ الاسم يبنى، ولكنه يحتفظ بموضعه في الجملة، ويكون حكمه الإعرابي منسوبًا إلى محله لا إلى لفظه.

وبناءً على هذا، فالمبني لا يختلف عن المعرب إلا في ظهور علامة الإعراب، فتأثر المعرب بالعوامل ظاهر، وتأثر المبني بها منويٌّ، وهذا (نظريًّا) صحيح، إلا أنَّه عند تتبع التراكيب اللغوية الصحيحة، وتفسير النحويين لها، نجد أنَّ هذا الحكم قد يطرأ عليه شيءٌ من الاستثناء، أو التقييد، فأردت في هذا البحث تناول أثر تلك الاستثناءات في التقعيد النحوي، وعلاقتها بخفاء إعراب المبني.

المبحث الأول: في خفاء الإعراب وعلاقته بالبناء

أ- خفاء الإعراب:

تُستمد دلالة الجملة من معطيات متعددة، ومن أهمها الرتبة، والإعراب، إلاَّ أنَّ ظهور علامة الإعراب لم يكن في كل كلمة، وإنما وقع في الأكثر، وتخلف تخلفًا كُلِّيًّا في بعض الأبواب، وجزئيًّا في بعضها، ويمكن أن يُجمل تخلف ظهور العلامة في خمسة أبواب:

الأول: المبني (اسمًا كان أو فعلاً)، وتخلف الإعراب فيه كليٌّ، وسيأتي الحديث عنه.

الثاني: الاسم المقصور، وهو ما آخره ألف لازمة، وتخلف الإعراب فيه أيضًا كليٌّ.

الثالث: الاسم المنقوص، وهو ما آخره ياء لازمة قبلها كسرة، وتخلف الإعراب فيه جزئي، إذ تظهر الفتحة.

الرابع: الفعل الناقص، وهو ما آخره حرف علة، فإن كان الآخر ألفًا فخفاء الإعراب فيه في حال الرفع والنصب، وإن كان ياءً أو واوًا، ظهرت الفتحة، وخفيت الضمة، أما الجزم فيكون بحذف حرف العلة، وذهب بعض النحويين إلى أن الحذف كان عند الجازم لا به، أي أن علامة الجزم حذف الضمة المقدرة، فلما حذفت وقع اللبس بين المرفوع والمجزوم، فحذفوا الحرف لذلك[٤].

الخامس: المضاف إلى ياء المتكلم، وقد اختلف فيه بين الإعراب والبناء، على أقوال:

الأول: أنه معرب، وهو قول الجمهور[٥]، وإنما قدرت الحركة على ما قبل الياء لمناسبتها.

الثاني: أنه مبني، والكسرة علامة بناء[٦]، وعُلل ذلك بأن المضاف قد يكتسب البناء من المضاف إليه، كنصب (مثل) في قوله تعالى: ﴿إنه لحَقٌّ مثلَ ما أنَّكم تَنْطِقُونَ﴾ [٧] على أحد

التوجيهات[٨]، وقد زاد من ذلك كون المضاف إليه المبني لا يستقل بنفسه، فناسب بناء المضاف[٩]. ورُد على هذا التعليل بأنه يوجب وجوب بناء ما أضيف إلى الكاف والهاء، كما يوجب بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم.. إلى غير ذلك[١٠].

والثالث: أنّه لا مبني ولا معرب، فليس بمعرب إذ لا يتغير آخره، وليس بمبني إذ لاسبب للبناء، وهو رأي ابن جني[١١].

والرابع: أنه مبني في حال الرفع والنصب، ومعرب في حال الجر، وهو رأي ابن مالك[١٢].

فالأبواب الأربعة الأخيرة، المقصور والمنقوص، والفعل الناقص، والمضاف إلى ياء المتكلم نجد أنَّ خفاء الإعراب فيها كان لسبب صوتي متعلق بآخر الكلمة؛ فهو إما للثقل، أو لتعذر ظهورها بسبب سكون حرف الإعراب، أو بسبب انشغاله بحركة ما بعده؛ ولذا قدَّروا العلامة على الآخر ونَوَوها، أمَّا المبني فإنه غير قابل للعلامة لا من جهة لفظ الآخر، ولكن من جهة الوضع، فلم تُقدَّر عليه العلامة، وإنما جعلوا له موضعًا من الإعراب، يحكم عليه به قياسًا على المعرب لا أصالة[١٣].

ب- علاقة خفاء الإعراب بالبناء:

اختلفت نظرات النحويين حول ماهية البناء، فنحا بعضهم منحًى لفظيًّا، فجعل كل حركة ليست أثرًا للعامل علامةً للبناء؛ ولذا عدَّ أهل هذا النظر المضاف إلى ياء المتكلم مبنيًّا، ولم يراعوا حاله إذا أضيف إلى غير ياء المتكلم، بل ذهبوا أبعد من ذلك، فعدوا حركة التقاء الساكنين حركة بناء[١٤]، قال ابن الشجري متحدِّثًا عن المضاف إلى ياء المتكلم: «إنَّ هذه الحركة حركة بناء، كحركة التقاء الساكنين في نحو: لم يخرُجِ القومُ... وإن كانت في كلمة معربة، وأقول: إنَّ كلَّ حركة لم تحدث عن عامل حركةُ بناء»[١٥].

ومن هذا النظر أيضًا ما نقل عن الأخفش أنه يرى بناء جمع المؤنث السالم في حالة النصب، والممنوع من الصرف في حالة الجر[١٦]، وذلك لما كانت العلامة ليست العلامة التي يجلبها العامل عادة في هذا الموضع.

أما النظر الثاني فهو نظر إلى الكلمة من حيث الوضع، فما صلح لتناوب الحركات حسب العامل فهو معرب، وما لم يصلح فهو مبني.

ونسب بعض الباحثين إلى الفراء والكوفيين عامة، أنَّ قضية الإعراب والبناء قضية معنوية، فما كان طرفًا في الإسناد فهو معرب، وما لم يكن كذلك، كالأدوات فهو مبني[١٧].

لكن النظر المعنوي إلى قضية الإعراب والبناء هو قول أكثر أهل العربية[١٨]، على اختلاف في وجهه، ففي حين عُلِّق الأمر عند طائفة على قضية الإسناد، فإن (المعنوية) عند الأخرى تعلق على ذات الكلمة، فما ناسب الإعراب وضعا حكم عليه به، فتأثر بالعوامل، وما لم يكن حُكم عليه بالبناء فلزم آخره حالا واحدة.

وهذا الاختلاف في النظر إلى ما هية البناء لم يؤثر تأثيرًا ظاهرًا في تعريفه، فتعريفات النحويين للمبني تكاد تجمع على أنه «لزوم اللفظ حالة واحدة ليست أثرًا للعامل»[١٩]، وفطن ابن الحاجب إلى الماهية فعرف المبني بأنه: «ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب»، وقال: «ولم أقل في حده: ما لا يختلف آخره كسائر النحاة؛ لأن معرفة انتفاء الاختلاف فرع عن تعقل ماهية المبني»[٢٠].

لكن الاختلاف وقع ظاهرًا في سبب البناء، ففي حين أجمعوا على شبه الحرف، على اختلاف أوجه الشبه (الوضعي، والمعنوي، والافتقاري)، اختلفوا في أسباب أخرى، منها:

١) وقوعه موقع المبني، كأسماء الأفعال، والمنادى المبني، فإذا قلت: يا زيدُ، فإنك ناديت مخاطبًا، والخطاب يكون بالضمائر.

٢) مضارعته لما وقع موقع المبني، وهو الاسم المعدول لمؤنث على فَعَالِ.

٣) خروجه عن النظائر، وهو (أيٌّ) الموصولة إذا اجتمعت فيها شروط البناء.

٤) إضافته لمبني، نحو: يومئذ[٢١].

٥) كثرة العلل الموجبة لمنع الصرف، زاده المبرد[٢٢].

ولعل البحث يتجاوز مناقشة الخلاف فيها، إلى أمر أهم، وهو أنَّ المبني من خلال هذه الأسباب منقسم قسمين:

الأول: مبني في كل حال، وهو ما كان بناؤه لسبب وضعي.

الثاني: ما لم يكن بناؤه بسبب الوضع، وإنما كان بسبب التركيب، فهو بناء عارض[٢٣]، وقد عبر عنه سيبويه بـ: ((المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع))[٢٤].

ونجد أن الأول هو المبني حقيقة، بل إنَّ بناء الثاني -في نظري- لا يعدو أن يكون تخريجًا لظواهر معينة، ولا وجود لسبب البناء الحقيقي فيه؛ ولذا تجد هذا القسم لا يكاد يخلو من إحدى علل ثلاث تبعده عن حكم الأول:

الأولى: الاختلاف في بنائه، كالمضاف إلى يا المتكلم، كما سبق عرضه، والفعل المضارع التي اتصلت به نون توكيد مباشرة، فقد ذهب الأكثرون إلى بنائه، رجوعًا إلى ما افترضوه من أن الأصل في الأفعال البناء[٢٥]، وحكى ابن الدهان الخلاف فيه، قال: ((والفتحة قبل النون فيها خلاف، فمن الناس من يقول: هي حركة بناء، ومنهم من يقول: هي حركة التقاء الساكنين، فمذهب سيبويه والمبرد وابن السراج أن الفتحة

فتحة بناء، وهو قول الفارسي، وقال الزجاج: لسيبويه فيها قول آخر، يدعي فيها أنها حركة التقاء الساكنين، وكلام السيرافي يقتضي القول الثاني، والقول الأول هو الصحيح))[٢٦]، ونسب إليه ابن إياز خلاف هذا، وقال: ((وابن الدهان يرى أنه معرب))[٢٧]، والظاهر أن ابن إياز يميل إلى إعرابه، فقد قال قبيل نقله عن ابن الدهان: ((ولقائل أن يقول: هو معرب، وإنما لم تظهر حركات الإعراب... فكانت مقدرة))[٢٨].

وأما المضارع المسند إلى نون الإناث، فقد ذهبت طائفة إلى إعرابه أيضًا[٢٩]، كابن درستويه، والسهيلي[٣٠]، والعلة عندهم ((أنه قد استحق الإعراب فلا يعدم إلا لعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على بقائه، فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي))[٣١].

وكذا اختلفوا في بناء اسم (لا) النافية للجنس، قال السيرافي: ((والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعراب، وهو مذهب سيبويه))[٣٢].

وذهب الرياشي والكسائي إلى أنَّ المنادى المضموم معرب[٣٣]، ونسب للكوفيين غير الفراء[٣٤]، فلم يبق من هذا القسم ما أجمعوا على بنائه.

الثانية: تجويز بنائه لا وجوبه في بعضها، فالمضاف إلى المبني لا يجب بناؤه[٣٥].

الثالثة: تجويز بناء تابعه وإعرابه، وذلك في تابع اسم (لا) وتابع المنادى المبني، في بعض الصور، فالمبني أصالة يراعى محله وجوبًا، ولا ينظر إلى لفظه، أما في هذين البابين، فقد يراعى اللفظ، وفي مراعاة اللفظ شبه بالمعرب، الذي يجب أن يراعى لفظه ومحله في كل حال، ولو لم تكن حركته قريبة من حركة الإعراب لم يجز مراعاتها مطلقًا.

وخلاصة القول أنَّ خفاء الإعراب نتيجة ملازمة للبناء، وليست سببا له، وكل ما كان خفاء الإعراب سببًا للحكم عليه في البناء فالخلاف في بنائه قوي، والأظهر كونه معربًا.

المبحث الثاني: أثر خفاء الإعراب في البناء في موقع المبني:

الأصل أن يكون موضع الكلمة في التركيب واحدًا، سواءٌ أكانت معربة أم مبنية، فإذا قلت: قام زيد، وقام هذا، فـ(زيد) مرفوع، و(هذا) في موضع رفع، إلا أنَّ الأمر قد يتوسع فيه في بعض المواضع، ومن ذلك:

وقوع ضمير النصب والجر موقع ضمير الرفع، والعكس:

أ- باب (لولاه، ولولاك، ولولاي):

(لولا) حرف امتناع لوجود، ويليها اسم مرفوع، اختلف في إعرابه، على أقوال:

الأول: أنه فاعل لفعل محذوف، تقديره: وجد، ذهب إلى ذلك الكسائي[٣٦].

الثاني: أنه فاعل لـ(لولا) نفسها، وهو مذهب الفراء وابن كيسان[٣٧].

الثالث: أنه فاعل لـ(لولا) نائبةً عن فعل، تقديره: لو لم يوجد، ونسبه أبو حيان إلى بعض متقدِّمي النحاة[٣٨].

الرابع: أنه فاعل لفعل نابت عنه (لا)، والتقدير: لو انعدم كذا..[٣٩].

الخامس: أنه مبتدأ، وهو قول البصريين[٤٠].

ويُلحظ أنَّ رفعه محل اتفاق، وإنما الخلاف في رافعه، ولم يأتِ إلا مرفوعًا، إذا كان اسمًا ظاهرًا، كما قال جرير:

لولا الحياءُ لهاجني استعبارُ ... ولزرتُ قبركِ والحبيب يزارُ[٤١]

أما إذا كان مضمرًا، فقد جاء ضميرَ رفع، كما في قوله تعالى: ﴿**لولا أنتم لكنا مؤمنينَ**﴾[٤٢]، وهو الشائع الكثير[٤٣]؛ «لأن سبيل المضمر سبيل الظاهر في وضعه من الإعراب»[٤٤]، وجاء ضمير نصب وجر، قال يزيد بن الحكم الثقفي:

وكـم مـوطِنٍ لـولاي طِحـتَ كمـا هـوى بأجرامــه مــن قُلَّــةِ النيــقِ منهــوي[٤٥]

واختلف في ذلك على أقوال:

الأول: أنَّ (لولا) في مثل هذا حرف جر، خاص بهذا الضمير، كمـا اختصـت (حتى) والكاف بالاسم الظاهر[٤٦]، وهذا رأي سيبويه، قـال: «هَـذا بـابُ مـا يكـونُ مضمرًا فيه الاسمُ مُتحوِّلاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسمُ، وذلك لولاك ولولاي، إذا أَضمرتَ الاسم فيه جُرَّ، وإذا أظهرت رُفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القيـاس لقلت: لولا أنت... ولكنهم جعلـوه مضـمَرًا مجـرورًا، والـدليل علـى ذلـك أنَّ اليـاءَ والكاف لا تكونان علامةَ مضمرٍ مرفوع»[٤٧].

وإنما اختار الجر على النصب، مع كون الضـمير مشـتركًا، لعـدم اقترانـه بنـون الوقاية[٤٨].

وقرن سيبويه هذه المسألة بنصـب (غـدوة) بعـد (لـدن)، وباختصـاص (لات) بالعمل في الحين، وذلك بجامع الاختصاص بحالة إعرابية في موضع دون غيره[٤٩].

الثاني: أنَّه أُحِـل ضـمير الجـر محـل ضـمير الرفـع، وهـو مـذهب الفـراء[٥٠]، والأخفش[٥١]، فالفراء احتج بأمرين: أولهما: أنه لم يرد ظـاهرٌ جُـر بــ(لـولا)، ولا في الضرورة، والثاني: أنه لَمَّا استوى لفظ المنصوب والمجرور في الضمائر، جاز أن يستوي لفظ المرفوع بهما[٥٢].

أما الأخفش فحجته أن العرب قد استعارت ضمير الرفع المنفصل للنصـب في نحو: لقيتُك أنت، فأكدت الضـمير المتصـل الواقـع في محـل نصـب بضـمير رفـع[٥٣]، وقالوا: ما أنا كأنت، فأدخلوا الكاف على ضمير الرفع[٥٤].

الثالث: شذوذ ما جاء على هذا، وهو رأي المبرد، قال بعد أن ساق قول سيبويه والأخفش: «.. والذي أقوله إنَّ هذا خطأٌ، لا يصلح إلا (لولا أنت).. ومن خالفنا فهو لا بُدَّ يزعم أنَّ الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بُعدٍ»[٥٥].

ونُقل عن المبرد رده الاستشهاد بيت يزيد بن الحكم، وزعم أنَّ في القصيدة خطأً كثيرًا وشذوذًا وخروجًا عن القياس[٥٦].

إلا أنه رد عليه بأمور:

الأول: أنَّ هذه القصيدة كانت محلاً لاستشهاد النحويين في غير موضع، ولم يرمها أحد منهم بما رماها به المبرد، وقد رواها جمع من الرواة، ونسبتها ثابتة لا خلاف فيها.

الثاني: أن هذا الاستعمال ثبت في شواهد أخرى، فقد روى الفراء:

أتُطمِع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حَسَنٌ[٥٧]

وروى غيره بيت عمر بن أبي ربيعة:

أومت بعينيها من الهودجِ ... لولاك هذا العامَ لم أحججِ[٥٨]

وقال رؤبة:

لولاكما قد خرجت نفساكما[٥٩]

وقال آخر:

ويوم بِجيٍّ تلافيتُهُ ... ولولاك لاصطُلِمَ العسكرُ[٦٠]

الثالث: إجماع النحويين المتقدمين من البصريين والكوفيين على رواية هذا عن العرب[٦١].

ومع هذا الرد، إلاَّ أنني أرى أنَّ قول المبرد هو الجاري على القياس، وثبوت هذا الاستعمال عن العرب لا يعني الحكم القطعي بقياسيته، فكم من الاستعمالات التي أثبت النحويون لها عددًا من الشواهد، ثم حكموا بعد ذلك بشذوذها أو ندرتها أو قلتها، ومنعوا القياس عليها.

ثم إنَّ الرأيين الآخرين لا يخلوان من مداخل تضعفهما، فأما جعل (لولا) حرف جر، فإنَّ حرف الجر يحتاج إلى متعلق، وقد أجاب عن هذا السيرافي، فذهب إلى ما مفاده أنَّ هذا الحرف غير أصلي، ونظَّر له بـ(بحسبك درهم)، وبالجر بـ(لعل)[٦٢].

فأمَّا (بحسبك درهم)، فمدخول الباء له محل من الإعراب، وهو الابتداء، ولم ينصوا على جعل الضمير في (لولاك) في محل رفع مبتدأ.

قال السيرافي: «... وكذلك (لولا) إذا عملت صارت بمنزلة الباء في (بحسبك).. وتكون لولاك ولولاي بأسرها بمنزلة بحسبك... ونظير هذا ما روي من خفض (لعل) لما بعدها، فإذا خفضت ما بعدها كانت هي وما بعدها بمنزلة اسم مبتدأ وما بعدها خبر»[٦٣]، ولو تأملت التركيب لوجدت أنَّ ما بعدها لا يصلح خبرًا من حيث المعنى، إلا إن أراد الخبر المحذوف، كما في الظاهر.

أما قول الفراء والأخفش، ففيه إنابة الضمير المتصل مكان الضمير المنفصل، وهذا لا يجوز إلا في الشعر[٦٤]، أما القياس فهو تأكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل، قال ابن مالك:

ومُضمَرَ الرفع الذي قدِ انفصَلْ أكِّد بِهِ كلَّ ضميرٍ اتَّصَل[٦٥]

ويَلفِتُ النظرَ في هذه المسألة تخريجُ الفراء، الذي تابعه عليه ابن كيسان، وهو أنَّ كون الضمير مبنيًّا، هو المسوغ لأن يقع الضمير مكان الضمير، قال: «وإنما دعاهم

إلى أن يقولوا: لولاك في موضع الرفع؛ لأنهم يجدون المكني يستوي لفظه في الخفض والنصب، فيقال: ضربتُك ومررتُ بك، ويجدونه يستوي أيضًا في الرفع والنصب والخفض، فيقال: ضربنا، ومر بنا... فلما كان ذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع (أنت) رفعًا، إذ كان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات))[٦٦]، وجاء في الخزانة عن ابن كيسان: ((الوجه: لولا أنت، ولا يجوز أن يكون المضمر خلاف المظهر في الإعراب، وهو بدل منه، وموضوعٌ موضعَه، ولكن المكنيَّ مستغنٍ عن دلالته بالحرف الذي يوجَب فيه الرفع، ولا يقع منصوب ولا مخفوض، واكتفي بدلالة الحرف من دلالة المكني..))[٦٧].

وسنرى - إن شاء الله تعالى- الفراء يذهب إلى هذا في مسألة العطف على اسم (إنَّ) بالنصب قبل استكمال الخبر.

فحقيقة الخلاف في هذه المسألة راجعة إلى خفاء الإعراب، الذي كان من سبب البناء، وأيًّا كان الحكم على الأسلوب من حيث شذوذه وقياسيته، إلا أنَّ التخريج يجدر أن يكون راجعًا إلى البناء، الذي سوَّى بين الضمائر، ولا حاجة إلى ادعاء إحلال ضمير محل ضمير، فضلاً عن إخراج الحرف (لولا) إلى عمل الجر.

٢- الضمير المتصل بـ(عسى).

ومثل البحث السابق تعرض النحويون للضمير المتصل بـ(عسى)، وجعلهما سيبويه تحت باب واحد (هذا باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحوِّلاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم)[٦٨]، فالمتقرر أن (عسى) يعمل عمل (كان) وأخواتها، فيرفع المبتدأ اسمًا له، وينصب الخبر خبرًا له، وعلى هذا جاء الاستعمال الشائع لهذا الفعل.

إلا أنه سمع عن العرب قولهم: عساك وعساه وعساني، قال رؤبة:

يا أبتا عَلَّكَ أو عساكا[٦٩]

وقال عمران بن حطان:

ولـــي نفـــس أقـــول لهـــا إذا مـــا تُنـــازعني لعلَّـــي أو عســـاني[٧٠]

وقال صخر بن جعد الخُضْري:

فقلـــتُ عســـاها نـــارُ كـــأسٍ وعلَّهـــا تشَـــكَّى فـــآتي نحوَهـــا فأَعُودُهـــا[٧١]

واختلف في تخريج ذلك على أقوال:

الأول: أنَّ عمل (عسى) عُكِسَ فنصبت الاسم ورفعت الخبر، وذلك تشبيهًا لها بـ(لعل)، وعلى هذا فالإسناد على حاله، وهذا رأي سيبويه[٧٢]، ونسب إليه السيرافي أنها حرف بمنزلة (لعل)[٧٣]، وضُعِّف بأن فيه تشريك فعل وحرف في لفظ واحد، فـ(عسى) في الأصل فعل، وهي هنا حرف، بلا دليل[٧٤].

قلتُ: سيبويه لم ينص على أن (عسى) حرف، قال: «جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع»، فهو إنما شبهه بـ(لعل) بالعمل لما كان بمعناه، فهو من حمل الأصل على الفرع، وحمل الأصل على الفرع في العمل وارد، وذكروا له أمثلة متعددة[٧٥].

الثاني: أنَّ عمل (عسى) بقي على أصله، لكنّ الإسناد عكس، فكان الخبر اسمًا، والاسم خبرًا، وهو رأي المبرد[٧٦]، وأجازه الفارسي[٧٧]، ويلزم منه جعل الخبر اسمًا صريحًا، مثل قولهم: عسى الغويرُ أبؤسًا.

الثالث: أنَّ عمل (عسى) بقي على أصله، والإسناد على حاله، إلاَّ أنه تُجُوِّزَ في الضمير، فوضع ضمير النصب مكان ضمير الرفع، وهو مذهب يونس[٧٨] والأخفش[٧٩]، وصححه ابن مالك[٨٠]، ورُد بأمرين:

١- أن نيابة الضمير عن الضمير إنما ثبتت في المنفصل.

٢- أن الخبر قد ظهر مرفوعًا في بيت صخر بن جعد السابق[٨١]. قال أبو حيان: «وفي

البسيط: «ولو ظهر الخبر بغير (أن) لافتضح الأخفش» وقد ظهر في هذا البيت الذي أنشدناه، فافتضح»[٨٢].

الرابع: أن الضمير في محل نصب، والاسم المرفوع محذوف، والتقدير: عسى الأمرُ إياك، نسب للمبرد[٨٣]، ونقله البغداي عن الزجاج، مع إجازته لقول المبرد[٨٤].

وقبل تناول الأثر بشيء من التفصيل، ثمة أمران جديران بالإشارة، أولهما: ترجمة سيبويه للباب: (هذا باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحوِّلاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم)[٨٥]، فالإضمار أدى إلى (تحوُّل) عن حال الإظهار، فبوَّب له، ليصوغ قواعد خاصة لهذه الحالات.

والأمر الثاني: نص أبي حيَّان، وما نقله عن ابن أبي الربيع، فإنَّ توجيه الأخفش لم يسلم لما ظهر الإعراب، وأرى أن التعبير (بالافتضاح) فيه إشارة إلى ما يكتنف خفاء الإعراب من التكهُّن، وما يعلَّق عليه من قواعد قد تتهاوى في حال ظهوره.

وعند التأمل في الأقوال الأربعة في هذه المسألة، يمكن أن تقسم قسمين:

الأول: نُظر فيه إلى الصناعة فقط، وهو رأي سيبويه، ورأي المبرد، ورأي الزجاج، فأما سيبويه، فتخريجه يقتضي تشبيه (عسى) بـ(لعل) في الإضمار دون الإظهار، والعلة قائمة في الموضعين؛ ولذا أجاب عن سؤال قد ينشأ، بأن ذلك وقع كما اختصت (غدوة) بالنصب بعد (لدن)، ووقف عند هذا.

أما المبرد فقد عكس الإسناد ليحقق سلامة قواعد الصناعة من الخطأ، لكن قلب الإسناد يجب أن يكون مدعومًا بنظر دلالي؛ إذ يختلف الحكم بين (زيد أخوك) و(أخوك زيد)، عند جعل الأول هو المبتدأ، وعليه يلزم الفرق بين (عسى زيد أن

يقوم) و(عساه أن يقوم) من حيث الدلالة، فمعنى الجملة الأولى: عسى زيد أن يحكم عليه بالقيام، ومعنى الثانية: عسى القيامُ أن يكون هو زيدًا، والواقع أنَّ دلالتهما واحدة.

وأما الزجاج فقد قدَّر الاسم محذوفًا، ويقتضي هذا أن (عساك) جملة تامة، ولكنَّ الفائدة لا تتم بذلك، ففقد شرط الجملة.

القسم الثاني: نُظر فيه إلى المعنى، وهو رأي الأخفش، إذ يبقى المعنى كما هو حال الإظهار، ولخفاء الإعراب سُوِّي بين ضمير الرفع وضمير النصب والجر.

وهذا أقرب للصواب؛ لسلامة المعنى، وأمّا الاعتراض بأن التناوب إنما يكون في المنفصل، فإنَّه مدفوع بأمرين:

الأول: أنَّ ثبوت التناوب في المنفصل من أسباب قبوله في المتصل؛ لأن العلة واحدة في المتصل والمنفصل، وهي خفاء الإعراب.

الثاني: أنه جاء في المتصل أيضًا في (لولاه) وبابه، على قول الفراء، وهو مارُجح في المسألة السابقة.

وبهذا يسلم المعنى في المسألتين، ويتحد التوجيه أيضًا.

وأما الاعتراض ببيت صخر بن جعد، فيحتمل أن يكون (نار كأس) الاسم، والضمير الخبر[٨٦]، ولا يختلف المعنى بذلك، فهو يتكلم عن نار حقيقية، وقبل البيت:

وليل بَدت للعين نارٌ كأنها سنا كوكبٍ لا يَستبينُ خمودُها[٨٧]

فالاحتمال يبطل الاستشهاد، إضافةً إلى أن البيت مفرد، ليس له نظير، ثم إنه شاذ من جهة أخرى، وهي كون الخبر اسمًا صريحًا، فالاحتجاج فيه -والحالة هذه-

لايوافق ما اشترطه النحويون من شرط الكثرة للاستشهاد، وعلى هذا يمكن أن يوجه توجيه ضرورة، فيحمل فيه (عسى) على (لعلَّ)، كما هو رأي سيبويه، وهو أحسن توجيه من حيث الدلالة، ويؤيده إعادة (لعل) في البيت: وعلَّها تشكى، فكأنه أراد تكرار المعنى وتغيير اللفظ. والله أعلم.

المبحث الثالث: أثر خفاء الإعراب في البناء في موقع تابع المبني:

١- العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر:

الأصل أن يعطف على اسم (إنَّ) بالنصب، نحو: إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان، وإنَّ زيدًا قائمٌ وعمرًا، ويجوز العطف بالرفع إذا كان بعد تمام الجملة، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو، على أنه مبتدأ، والجملة استئنافية على القول الأشهر والأقيس، أو على موضع اسم (إنَّ)؛ إذ إن موضعه الأصلي الرفع على الابتداء[٨٨].

والذي يهم البحث في هذه المسألة قول الفراء، إذ أجاز أن يعطف على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر بشرط أن يكون الاسم مبنيًّا، قال في توجيه قوله تعالى: ﴿**إنَّ الينَ آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى مَن آمنَ بالله واليوم الآخر وعمِل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾[٨٩]: «إنَّ رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدًا، وكان نصب (إنَّ) نصبًا ضعيفًا... جاز رفع (الصابئين)، ولا أستحب أن أقول: إنَّ عبد الله وزيدٌ قائمان، لتبين الإعراب في (عبد الله)، وكان الكسائي يجيزه، لضعف (إنَّ)، وقد أنشدونا هذا البيت رفعًا ونصبًا:

فمن يكُ أمسى في المدينة رحله ... فإنِّي وقيارًا بها لغريبُ[٩٠]

و(قيَّارٌ) ليس هذا بحجة للكسائي... لأنّ (قيَّارًا) قد عطف على اسم مكنيٍّ عنه، والمكني لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون)، وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون)؛ لأنَّ المكني لا يتبين فيه الرفع في حال، و(الذين) قد يقال فيه (اللذون) فيرفع في حال...))[٩١].

والناقلون مذهب الفراء أخذوا بما يدل عليه ظاهره، ولم ينصوا على البناء، قال ثعلب حاكيًا مذهبه: ((والفراء يقول: لا أقول إلا فيما يتبين فيه الإعراب))[٩٢]، وقال ابن السراج: ((والفراء يجيز: إنَّ هذا وزيدٌ قائمان، وإنَّ الذي عندك وزيد قائمان، وإنك وزيدٌ قائمان، إذا كان اسم (إنَّ) لا يتبين فيه الإعراب، نحو هذا وما ذكرناه))[٩٣]، فعبروا حينًا بعدم ظهور العمل[٩٤]، وحينًا بخفاء الإعراب[٩٥]، بل نص بعضهم على المعرب المقدر إعرابه، فقال الرضي محررا مذهب الفراء: ((إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنيًّا أو معربًا مقدَّر الإعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر))[٩٦]، ومثله فعل الدماميني[٩٧].

وهذا الذي اعتقدوه فيه نظر؛ وذلك لأن تمثيل الفراء اقتصر على المبني، ولم يصرح بالمعرب؛ ولذا اعترض أبو حيان عبارة ابن مالك (خفاء إعراب الاسم) فقال: ((ويشمل قوله: (خفاء إعراب الاسم) أن يكون الاسم مبنيًّا، وبه مثَّلوا، وأن يكون معربًا، لكنَّ الإعراب فيه مقدَّرٌ، كالمقصور والمضاف إلى ياء المتكلم، وهو يحتاج إلى نقل مذهب الفراء في ذلك))[٩٨]. وقال خالد الأزهري: ((والتعبير بخفاء الإعراب أخذه [يعني ابن هشام] من التسهيل، واعترضه في حواشيه، فقال: المعروف عن الفراء أنه يشترط بناء الاسم، فلا يدخل في ذلك المقصور والمضاف لليباء، ويدخلان في نقل المؤلف))[٩٩]، فدخول المعرب لا يمكن أن يقطع به من عبارة الفراء.

إضافةً إلى أنَّ الفراء قد بحث خفاء الإعراب في موضع آخر، وهو مسألة (لولاه ولولاك)، جاعلا مدار الحديث على الضمائر، قال: «وإنما دعاهم إلى أن يقولوا: لولاك في موضع الرفع؛ لأنهم يجدون المكني يستوي لفظه في الخفض والنصب، فيقال: ضربتُك ومررتُ بك، ويجدونه يستوي أيضًا في الرفع والخفض والنصب فيقال: ضربنا، ومر بنا... فلما كان ذلك استجازوا أن تكون الكاف في موضع (أنت) رفعًا، وكان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات»[١٠٠]، مما يشير إلى أنَّ المقصود البناء.

وهذا يؤكد أنَّ خفاء الإعراب في البناء خصوصًا؛ لأنَّ سببه وضعي متعلق بجملته، لا صوتي متعلق بحرف منه، كان مستصحبًا عند بناء القاعدة النحوية.

٢- تابع اسم (لا) النافية للجنس، وتابع المنادى المبني:

اتفق هذان البابان في أنَّ بناءهما عارضٌ، وأن علامة بنائهما حركةٌ وليست سكونًا، وهذا البناء، على هذه الحركة، لا يكون إلا في موضع معين، وقد أشار سيبويه إلى هذا الاتفاق بين هذين البابين[١٠١].

وبُني على هذا أحكامُ ما يتبعهما من نعت، وعطف، وبدل، وتوكيد.. ومن تلك الأحكام على سبيل التمثيل:

أ- تابع اسم (لا):

إذا وُصف اسم (لا) النافية للجنس المبني، وكان النعت مفردًا متَّصلاً جاز فيه البناء على الفتحِ، والنصبُ، والرفع، فالبناء على أنَّ النعت قد ركب مع الاسم قبل دخول (لا)، والنصب اتباعًا لمحل اسم (لا)، فهو في محل نصب؛ لأن (لا) تعمل عمل (إنَّ)، والرفع اتباعًا لمحل لا واسمها، وهو الابتداء، فإن تخلف شرط من هذه الثلاثة (بناء الموصوف، وإفراد النعت واتصاله) امتنع البناء، وجاز الوجهان الآخران[١٠٢]،

ومثل ذلك العطف، فإذا عُطف على اسم (لا) المبني، ولم تتكرر (لا) جاز الرفع والنصب، دون البناء؛ لانتفاء التركيب.

هذه الأحكام تناولها النحويون بشيء من التفصيل، واختلفوا عند بعض الأحوال، وما يجدر أن يوقف عنده، أن سيبويه يرى أن الإتباع بالنصب للنعت هو الأكثر في كلام العرب[١٠٣]، ويرى أبو حيان أنه الأحسن قياسًا؛ لأن سائر المبنيات يتبع تابعها على محلها[١٠٤]، ويرى الرضي الرأي نفسه، قال: ((هذا، والإعراب في النعت المذكور أكثر من البناء))[١٠٥]، إلا أنه يرى أن الرفع هو القياس، قال: ((وإنما جاز الرفع حملاً على المحل، بل كان هو القياس؛ لأن التوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في الحركة البنائية... وإنما جاز النصب حملاً على الحركة البنائية لمشابهتها للإعرابية بعروضها مع عروض (لا) وزوالها بزوالها، فكأنها عاملة محدِثة لها.. ويجوز أن تقول: إن النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب؛ لأنها تعمل عمل (إنَّ)، فمحل اسمها المبني رفع ونصب))[١٠٦].

فتجد الاتفاق على أنَّ الإتباع على المحل هو القياس، وإنما الخلاف في هذا المحل، هل هو رفع أو نصب، وكل ذلك راجع إلى أنَّ هذا البناء ليس بناءً حقيقيًّا متعلقًا بذات الكلمة.

وتأكيدًا لهذا المعنى، يرى الشاطبي أن النصب في العطف يكون بالحمل على لفظ النكرة، وإن كانت مبنية، لا على محلها؛ لأن حركة البناء هذه شبيهة بحركة الإعراب، بل الإعرابُ أصلها[١٠٧]، وهنا اقتراب من قول من ذهب إلى أن الاسم معربٌ.

وهذا التفصيل فيما يجوز في التابع متفق عليه فيما إذا كان الاسم مبنيًّا، فأما إن كان معربًا فقد ذهب ابن برهان وابن عصفور إلى أنه لا يجوز إتباعه إلا على لفظه، فتقول: لا طالبَ علم خيرًا من زيد، ولا يجوز الرفع[١٠٨].

ورُدَّ هذا بأنَّ الموضع للابتداء، قال ابن خروف: الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني؛ لأن الموضع للابتداء[١٠٩].

وفي هذا الجواز (جواز العطف على المحل بالرفع) دليل من أدلة ضعف هذا البناء؛ مما يوجِّهُ القول بإعراب اسم (لا)، أما تابعه، إذا حُكم بإعرابه، فلا يخلو من ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون منصوبًا، فهذا على الأصل، ولا إشكال فيه.

الثانية: أن يكون مفتوحًا بغير تنوين، وذلك في الصفة، فحكمها حينئذ أن تكون منصوبة، ويكون طرح التنوين لمشاكلة الاسم، أو للتخفيف، لقوة اتصال الصفة بالموصوف، كما حذف من نحو: هذا زيدُ بنُ عمرو.

الثالثة: أن يكون مرفوعًا، فإن كان معطوفًا فهو على القطع، ولا أجد فيه إشكالاً، وإن كان نعتًا، فشرط جواز قطع النعت أن يكون المنعوت معلومًا[١١٠]، وهذا غير متحقق هنا؛ لأنَّ النعت في نحو: لا رجلَ ظريفٌ في الدار، مقيِّدٌ للمنعوت؛ ولذا فالرفع في هذا لا وجه له، فالأجدر أن يمتنع، إلاَّ إن تحققت معلومية المنعوت، إما بدلالة السياق، كما فيما روى سيبويه: «لا مالَ له، قليلٌ ولا كثير»[١١١]، أوبتعدد النعت، كما تقول: لا رجلَ شاعرًا كاتبٌ في الدار، ففي نحو هذا يسوغ حمله على القطع، والله أعلم.

ب- تابع المنادى المبني:

تابع المنادى المبني (العلم المفرد، والنكرة المقصودة) إذا كان مفردًا، أي غير مضاف ولا شبيها به، فإنه يجوز فيه الرفع إتباعًا للفظه، والنصب إتباعًا لمحله، على تفصيل في أنواع التوابع، وتفضيل في بعضها بين الرفع والنصب[١١٢].

وسأقف في هذا الباب على مسائل:

الأولى: أنَّ جواز الإتباع على اللفظ إنما كان لأنَّ هذا البناء عارض، وقد أشبهت حركة بناء المنادى المبني حركة الإعراب؛ لكونها لازمة مع النداء، متخلفة بتخلفه[١١٣]، وقد اشترك هذا الباب مع (لا) التي تنفي الجنس في هذا.

الثانية: أنَّ حكم التوابع من حيث الإعراب والبناء يختلف بالنظر إلى نوعه، فقد نص النحويون على أن الاسم المحلى بـ(أل) الواقع بعد أي في النداء نعت واجب الرفع، فهو عندهم معرب، وكذا أيضًا النعت المضاف المقرون بـ(أل)، وما كان مفردًا من نعت، أو بيان، أو توكيد، أو كان معطوفا مقرونا بـ(أل)، فيجوز رفعُه، فهو معرب أيضًا[١١٤].

أما المعطوف المفرد غير المقترن بأل، والبدل، فحكمه تابعًا حكمه منادى مستقلاً، فهو مبني، قال سيبويه: «وتقول: يا زيدُ وعمرُو، ليس إلاَّ؛ لأنهَّما قد اشتركا في النداء في قوله: (يا)، وكذلك: يا زيدُ وعبدَ الله، ويا زيدُ لا عمرُو، ويا زيدُ أو عمرُو؛ لأن هذه الحروف تُدخِلُ الرفع في الآخر كما تدخِل في الأول، وليس ما بعدها بصفة، ولكنه على (يا)»[١١٥]، فكما نصب المعطوف إذا كان مضافًا، لتقدير إعادة حرف النداء، فكذلك المفرد يجب بناؤه لتقديرها، وكذا البدل، فهو على نية تكرار العامل[١١٦]، وكان هذا الموضع أحد المواضع القليلة التي فرق فيها بين البدل المطابق وعطف البيان، قال العكبري: «وفي قولك: يا أخانا زيدًا، إن نصبت كان بيانًا، وإن أردت البدل ضممت (زيدًا)؛ لأنَّ حرف النداء يقدر عوده مع البدل»[١١٧].

لكنَّ هذا الحكم بالإعراب في حالة الإتباع على اللفظ، لم يرتضه بعض المعاصرين، وزعم أنَّ تحريكه بالضم للمناسبة الشكلية فقط، ولا يوصف بإعراب ولا بناء، ومن التسامح في التعبير أن يقال: إنه مرفوع[١١٨].

ومذهبه هذا إنما دعاه إليه –والله أعلم– ضعف علة بناء المتبوع، فكونها لازمة مع النداء، صارت كأنها أثر للعامل، وإنما حُكم بالبناء لما عليه جمهور النحويين، ومما يدل عليه عدم تنوينه مع تمكنه[١١٩]، لكنَّه سوَّى بين التوابع في ذلك، ولم يفرق بين ما حكم عليه بالبناء منه، وهو البدل والمعطوف المجرد من أل، وما حكم عليه بالإعراب، وهذا مما يضعف هذا القول؛ لأنَّ التنوين دليل على الإعراب، وتخلفه دليل على البناء.

الثالثة: ذهب الأصمعي إلى منع وصف المنادى المضموم؛ لأنه شابه المضمر، والمضمر لا يجوز وصفه، وخرج ارتفاع الوصف وانتصابه على القطع، بإضمار مبتدأ (أنت)، أو فعل (أعني)[١٢٠]، وهو بهذا يستصحب علة البناء، فإنَّهم عللوا بناء المنادى بشبهه لكاف الخطاب[١٢١].

وقد أجاز سيبويه نصب الصفة بتقدير الفعل[١٢٢]، كما خرَّج أبو عمرو بن العلاء نصب المعطوف في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[١٢٣]، على تقدير الفعل[١٢٤]، لكن مُنِعَ نصب التوكيد على القطع، وأُجيز على الموضع، قال سيبويه: «وأما يا تميمُ أجمعون، فأنت فيه بالخيار، إن شئت قلت أجمعون، وإن شئت قلت أجمعين، ولا ينتصب على (أعني)، من قِبَل أنه مُحال أن تقول أعني أجمعين، ويدلك على أن (أجمعين) ينتصب لأنه وصفٌ لمنصوبٍ قولُ يونس: المعنى في الرفع والنصب واحدٌ»[١٢٥].

وتابع المبني إذا كان مضافًا وجب نصبه، لكنهم أجازوا رفع التوكيد في نحو: ياتميمُ كلُّهم، وخرجوه على القطع[١٢٦]، جاء في التصريح: «وأما قولهم: يا تميمُ كلكم، فإن رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف، أي: كلكم مدعوٌّ، وإن نصبوه فبفعل محذوف،

أي كلكم دعوت))[١٢٧]، وأجاز الفراء رفعه، ورفع المعطوف المضاف مطلقًا، قياسًا على النعت[١٢٨].

كما أجاز المازني، ونسب للكوفيين نصب المعطوف العاري من أل، وأجازه ابن مالك بنية عدم إعادة حرف النداء، كما أجازه في البدل، فقال: ((ويجوز عندي أن يعتبر في البدل حالان: حال يجعل فيها كمستقل، وهو الكثير.. وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بأل في عدم الصحة لتقدير حرف النداء قبله...))[١٢٩].

ولو قدَّروا في هذا القطع أيضًا لكان وجهًا جيِّدًا، وله نظائر، والله أعلم.

يتخلص إذن أثر البناء في تابع المبني في ناحيتين: الموقع الإعرابي، والعلامة، فقد جاز فيه أن يكون تابعًا (نعتًا وتوكيدًا ومعطوفًا وبدلاً) وأن يكون مفعولاً لفعل محذوف أو خبرًا، كما اختلفت العلامة بين علامة الرفع، وعلامة النصب، وكونها علامة بناء أو إعراب...

يتبين بعد هذا، ما للبناء من أثر في تابع المبني، ويتأكد هذا الأثر فيما كان فيه البناء عارضًا؛ لأنه بناء كالإعراب، ولم يتخلف عن حكم الإعراب فيه إلا أمر صناعي، حيث لم يجد النحويون علة مناسبة تسلم من الاعتراض سوى ادِّعاء البناء.

ولم يقتصر أثر البناء على التبعية الاصطلاحية، بل تعدَّاه إلى تبعية جواب الشرط لفعله، فقد قرَّر النحويون أنَّ فعل الشرط إذا كان ماضِيًا جاز أن يرفع الجواب[١٣٠]، وعللوا ذلك بخفاء إعراب الشرط، قال عبد القاهر الجرجاني: ((.. أما الرفع فلأجل أن الجزاء تابع للشرط، فلما لم يظهر الجزم في الشرط، حيث كان ماضيًا

حمل الجواب عليه فلم يجزم، وترك على أول أحواله، وهو الرفع، فهو مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى))[١٣١].

وذهب بعض النحويين إلى أن رفع الجواب في مثل هذا ضرورة[١٣٢]، أما سيبويه فقد خرجه على التقديم والتأخير، ففي قولك: إن أتيتني آتيك، التقدير: آتيك إن أتيتني[١٣٣]، وخرجه المبرد على سقوط الفاء، فعند تقديرها تكون الجملة في محل جزم[١٣٤].

الخاتمة

ظهر في ثنايا هذا البحث عدد من النتائج، يمكن أن ألخصها فيما ياتي:

١- أن ربط البناء بخفاء الإعراب نظر لم يدرك حقيقة البناء، وقد أدى ذلك النظر إلى مواقف متناقضة في الحكم، مع الاتفاق في الحالة.

٢- أن البناء حكم ينشأ من الأصل الوضعي للكلمة، ويؤثر فيها تأثيرًا لا يقف عند علامة الإعراب، بل يتعدَّاه إلى موضع الكلمة من التركيب، وما يترتب على ذلك من دلالة.

٣- أن البناء العارض ليس إلا تخريجًا لجأ إليه البحث النحوي، ليفسر بعض الظواهر التي لم يجد لها تعليلاً مقنعًا، فهو أشبه ما يكون بعلل المنع من الصرف، التي لم يقدم النحويون علاقة مقنعة بينها وبين علتي الفعل.

٤- أنَّ اعتبار البناء مؤثرًا في موقع الكلمة من التركيب يؤدي إلى طرح كثير من مواضع التكلف والتأويل، التي طالت في بعض الصور الدلالة، حتى حمِّل الأسلوب خلاف ما يحتمله ظاهره، وما تدل عليه نظائره.

الهوامش والتعليقات:

(١) على خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين. انظر: الإيضاح في علل النّحو ٧٧ - ٨٢، والتّبيين ١٥٣.

(٢) انظر: المرتجل ٣٥، وشرح المفصل ١/ ٥٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٥.

(٤) انظر: منهج السالك ١٤.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٧، وانظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١/ ٩٥ هامش رقم (٤).

(٦) انظر: المقتصد ١/ ٢٤٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣، والمرتجل ١٠٩، والمصباح في النحو ٦٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٧.

(٧) الذاريات: ٢٣، قرأ بالرفع الكوفيون عاصم في رواية شعبة حمزة والكسائي، وقرأ حفص عن عاصم والباقون بالنصب. انظر: السبعة ٦٠٩.

(٨) انظر: الأصول ١/ ٢٧٥، والمسائل الشيرازيات ٢/ ٥٥٥، والخصائص ٢/ ١٨٢.

(٩) انظر: المرتجل ١٠٩، وشرح المفصل ٣/ ٣٢.

(١٠) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٠.

(١١) انظر: الخصائص ٢/ ٣٥٦. وانظر الرد على هذا الرأي ومناقشة المسألة في: التبيين ١٥٠، واللباب ١/ ٦٧، ومسائل خلافية في النحو ٨٣، وشرح المفصل ٣/ ٣٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٧.

(١٢) التسهل ١٦١، وشرحه لابن مالك ٣/ ٢٧٩.

(١٣) انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١/ ٤٣.

(١٤) انظر: التكملة ١٨٢-١٨٤.

(١٥) أمالي ابن الشجري ١/ ٤.

(١٦) انظر: همع الهوامع ١/ ٥٦ (مكرم)، وانظر الرد على هذا القول في المسائل العسكرية ٢٤٣.

(١٧) المنبي عن معنى الإعراب في المعرب والبناء في المبني بين البصريين والكوفيين. د. مصطفى خليل خاطر ٨٩.

(١٨) انظر: الكتاب ١/ ١٣، وأسرار العربية ٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤.

(١٩) انظر: المرتجل ٣٥، واللباب للعكبري ١/ ٦٦، وتسهيل الفوائد ١٠، وشرح الحدود النحوية ٣١٣. وانظر استقصاء تعريف البناء في: البناء في اللغة العربية ١٥-٣٧.

(٢٠) شرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ١٠٩.

(٢١) انظر: المفصل ١٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٥، وشرح المفصل ٣/ ٨٠، والمحصول في شرح الفصول ١/ ٢٣٩، والأشباه والنظائر ١/ ٤٧ (مكرم).

(٢٢) انظر: منهج السالك ٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٥.

(٢٣) انظر: المصباح في النحو ٦١. وانظر الحديث عنه في: البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب ٤٠.

(٢٤) الكتاب ١/ ١٦.

(٢٥) انظر: اللباب ٢/ ٦٦، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٧٢، والمحصول ١/ ٢٣٣.

(٢٦) الغرة (قليج علي) ٢١٣ب.

(٢٧) المحصول ١/ ٢٣٤.

(٢٨) المحصول ١/ ٢٣٣، وانظرالخلاف أيضا في اللباب ٢/ ٦٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١٤٤٧.

(٢٩) انظر: شرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٦٢-٢٦٦.

(٣٠) انظر: نتائج الفكر ١١٠-١١١.

(٣١) همع الهوامع ١/ ١٨. وانظر: المبني عن معنى الإعراب في المعرب والبناء في المبني ٧٣.

(٣٢) شرح الكتاب للسيرافي ٨/ ١٠٨، وانظر تفصيل الخلاف في الغرة ١/ ١٠٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢/ ٨١٤.

(٣٣) انظر: الغرة ٢٧ أ (قليج علي)، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٨٣.

(٣٤) انظر: الإنصاف ١/ ٣٢٣.

(٣٥) انظر: الغرة ١/ ٣٠٤، ٣٠٥، والمقدمة الجزولية ٢٤٠، وشرح المفصل ٣/ ٨١.

(٣٦) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩/ ٨١، وشرح المفصل ٣/ ١١٨، والجنى الداني ٦٠١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٤، وتحفة الأريب ١/ ٢/ ٨٥٤.

(٣٧) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٤، وشفاء العليل ١/ ٢٧٧، وتحفة الأريب ١/ ٢/ ٨٥٥.

(٣٨) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٤.

(٣٩) انظر: رصف المباني ٣٦٢، والجنى الداني ٦٠٢، وانظر أيضًا: نتائج الفكر ٣٤٨.

(٤٠) انظر: الإنصاف ١/ ٧٠.

(٤١) ديوانه ٢/ ٨٦٢.

(٤٢) سبأ: ٣١.

(٤٣) انظر: المفصل ١٣٣، والإنصاف ٢/ ٦٩٤، وشرح المفصل ٣/ ١١٨، والبسيط ١/ ٥٩٥، ومغني اللبيب ٣٦٠.

(٤٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩/ ٨١.

(٤٥) البيت في ديوانه (شعراء أمويون) ٣/ ٢٧٦، والكتاب ٢/ ٣٧٤.

(٤٦) انظر: مغني اللبيب ٣٦١.

(٤٧) الكتاب ٢/ ٣٧٣.

(٤٨) انظر: الكامل ٣/ ١٢٧٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩/ ٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧١.

(٤٩) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٥.

(٥٠) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٥.

(٥١) انظر رأيه في: المقتضب ٣/ ٧٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٧.

(٥٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٩/ ٨٥.

(٥٣) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٨.

(٥٤) انظر: مغني اللبيب ٣٦١.

(٥٥) الكامل ٣/ ١٢٧٨. وانظر: المقتضب ٣/ ٧٣.

(٥٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٩/ ٨٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٧.

(٥٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٩/ ٨٢، والإنصاف ٢/ ٦٩٣.

(٥٨) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٨٥، وشرح المفصل ٣/ ١١٩، وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٣، وقيل: البيت للعرجي، انظر: ملحقات أمالي الزجاجي ٢٣٠

(٥٩) انظر: خزانة الأدب ٥/ ٣٤١. ولم أجده في ديوانه.

(٦٠) انظر: الكامل ٣/ ١٢٧٥.

(٦١) شرح الكتاب للسيرافي ٩/ ٨٢.

(٦٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٩/ ٨٥.

(٦٣) شرح الكتاب ٩/ ٨٥.

(٦٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٢.

(٦٥) الألفية ٤٦.

(٦٦) معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٥.

(٦٧) ٥/ ٣٤١.

(٦٨) الكتاب ٢/ ٣٧٣.

(٦٩) انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، والكتاب ٢/ ٣٧٥، ٤/ ٢٠٧، والمقتضب ٣/ ٧١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٤، وشرح المفصل ٧/ ١٢٣، والخزانة ٥/ ٣٦٢.

(٧٠) انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٧، والمقتضب ٣/ ٧٢، وكتاب الشعر ٢/ ٤٩٤، وشرح المفصل ٧/ ١٢٣، والتذيل والتكميل ٤/ ٣٥٨، والخزانة ٥/ ٣٤٩.

(٧١) انظر: مغني اللبيب ٢٠٤، وخزانة الأدب ٥/ ٣٥٠.

(٧٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٤، وشرح السيرافي ٩/ ٨٦، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٥٩.

(٧٣) انظر: شرح السيرافي ٩/ ٨٦.

(٧٤) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٨.

(٧٥) انظر: الخصائص ١/ ٣٠٣، والاقتراح ١٠٧.

(٧٦) انظر: المقتضب ٣/ ٧١، وشرح السيرافي ٩/ ٨٦.

(٧٧) انظر: كتاب الشعر٢/ ٤٩٧.

(٧٨) انظر: خزانة الأدب ٥/ ٣٥٠.

(٧٩) انظر: شرح السيرافي ٩/ ٨٦، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٥٩.

(٨٠) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٨.

(٨١) انظر: مغني اللبيب ٢٠٣.

(٨٢) التذييل والتكميل ٤/ ٣٦٣.

(٨٣) المرجع السابق.

(٨٤) انظر: خزانة الأدب ٥/ ٣٤٩.

(٨٥) الكتاب ٢/ ٣٧٣.

(٨٦) شرح مغني اللبيب (شرح المزج) ٧٧٧.

(٨٧) شرح شواهد المغني ١/ ٤٤٧، وشرح أبياته ٣/ ٣٥١.

(٨٨) انظر المسألة في الكتاب ٢/ ١٤٤، وشرحه للسيرافي ٣/ ٩ ب، والإنصاف ١/ ١٨٥، والغرة ١/ ٧٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١٢٥٨، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٦٦، والتصريح ٢/ ٦٦.

(٨٩) المائدة: ٦٩.

(٩٠) البيت لضابئ البرجمي في: الكتاب ١/ ٥٧، ومجاز القرآن ١/ ١٧٢، والأصول ١/ ٢٥٧.

(٩١) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠.

(٩٢) مجالس ثعلب ١/ ٣١٦.

(٩٣) الأصول ١/ ٢٥٦.

(٩٤) انظر: الإنصاف ١،١٨٦، والغرة ١/ ٧٧، والتبيين ٣٤١.

(٩٥) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٥٢، وشرح التسهيل لان مالك ٢/ ٤٧، ٥١، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٧١. واضطرب ابن هشام في التعبير عن رأي الفراء، فقال في المغني ٦١٧: ((شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم))، وقال في تلخيص الشواهد ٣٧٣: ((وقال الفراء: لولا بناؤه لما جاز الرفع)).

(٩٦) شرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٦٥.

(٩٧) انظر: تعليق الفرائد ٤/ ٨٤.

(٩٨) التذييل والتكميل ٥/ ١٩٥.

(٩٩) التصريح ٢/ ٧٢.

(١٠٠) شرح الكتاب للسيرافي ٩/ ٨٥.

(١٠١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٨.

(١٠٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢/ ٨٣٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٩٧، والتصريح ٢/ ١٣٤.

(١٠٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٨.

(١٠٤) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٩٧.

(١٠٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٢/ ٨٤١.

(١٠٦) المصدر السابق.

(١٠٧) انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٤٣٩.

(١٠٨) انظر رأي ابن برهان في شرحه للمع ١/ ٩٠، ورأي ابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي ٢/ ٢٧٤.

(١٠٩) انظر: التصريح ٢/ ١٣٨، وانظر: شرح ابن خروف لجمل الزجاجي ٢/ ٩٨٥.

(١١٠) أشار إلى هذا الشرط سيبويه في الكتاب ١/ ٨٨، ٢/ ٦٥، وانظر: المركب الاسمي في كتاب سيبويه ٢٣٢.

(١١١) الكتاب ٢/ ٢٩٢.

(١١٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١/ ٤٢٥.

(١١٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤١، وشرح المفصل ٢/ ٢.

(١١٤) انظر: البديع ١/ ٤٠١، ٤٠٥، وشرح المفصل ٢/ ٢، وأوضح المسالك ٤/ ٣٤-٣٦.

(١١٥) الكتاب ٢/ ١٨٦.

(١١٦) انظر: شرح المفصل ٢/ ٣.

(١١٧) اللباب ١/ ٤٠٩.

(١١٨) انظر: النحو الوافي ٤/ ٤٦، ٥٢.

(١١٩) انظر: التبيين ٤٣٨.

(١٢٠) انظر: المقتضب ٤/ ٢٠٤، والأصول ١/ ٣٧١، والغرة ٣٢ ب (قليج علي)، والتسهيل ١٨٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١/ ٤٢٥.

(١٢١) انظر: أسرار العربية ٢٠٤.

(١٢٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٣، وانظر: المركب الاسمي في كتاب سيبويه ٢٣٣.

(١٢٣) سبأ: ١٠.

(١٢٤) انظر: الدر المصون ٩/ ١٥٩.

(١٢٥) الكتاب ٢/ ١٨٤.

(١٢٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٠٧٣.

(١٢٧) ٤/ ٤٦-٤٧.

(١٢٨) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٠٧٣.

(١٢٩) شرح التسهيل ٣/ ٤٠٢.

(١٣٠) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٢٨، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٤.

(١٣١) المقتصد ٢/ ١١٠٤.

(١٣٢) انظر: شرح المفصل ٨/ ١٥٨،

(١٣٣) انظر: الكتاب ٣/ ٦٦.

(١٣٤) انظر: المقتضب ٢/ ٧٠، وانظر الرأيين في: مغني اللبيب ٥٥٢، وتحفة الغريب (التراكيب) ١/ ١٨٤، وخزانة الأدب ٩/ ٤٨، ٧٠.

قائمة المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

٢- أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. ط:١. بيروت: دار الجيل، ١٤١٥هـ.

٣- الأشباه والنظائر. للسيوطي. تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

٤- الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق:د. عبد الحسين الفتلي. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

٥- الاقتراح. للسيوطي. تحقيق: د.حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل. ط:١. ١٤٢٠هـ.

٦- أمالي ابن الشجري. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ.

٧- أمالي الزجاجي. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٢. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ.

٨- الإنصاف. للأنباري. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ.

٩- أوضح المسالك. لابن هشام. شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا-بيروت: المكتبة العصرية.

١٠- الإيضاح في شرح المفصل.لابن الجاجب. تحقيق د.موسى بناي العلايلي. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

١١- الإيضاح في علل النحو. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك.ط:٦.بيروت: دار النفائس، ١٤١٦هـ.

١٢- البديع في علم العربية. لمجد الدين بن الأثير. تحقيق: د. صالح حسين العايد، د. فتحي أحمد علي الدين. ط:١. مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ.

١٣- البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع الإشبيلي. تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

١٤- البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب. د. عبد الله بن حمد بن عبد الله الدايل. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٠هـ.

١٥- التبصرة والتذكرة. للصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

١٦- التبيين. للعكبري. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط:١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.

١٧- تحفة الأريب في الكلام على مغني اللبيب. لبدر الدين الدماميني. تحقيق: د. محمد بن مختار اللوحي، د. محمد عبد الله غنضور. ط:١. إربد – عمان: عالم الكتب الحديث، ١٤٣٢هـ.

١٨- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. لابن هشام. تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي. ط:١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ.

١٩- التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. تحقيق: أ.د. حسن هنداوي. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤٢٢هـ.

٢٠- تسهيل الفوائد. لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.

٢١- التصريح بمضمون التوضيح. لخالد الأزهري. تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري. ط:١. ١٤١٣هـ.

٢٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني. تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى. ط: ١. ١٤٠٣هـ.

٢٣- التكملة. للفارسي. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي. تحقيق: أ.د. عبد الرحمن علي سليمان. ط:١. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.

٢٥- الجنى الداني. للمرادي. تحقيق:د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

٢٦- خزانة الأدب. للبغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ.

٢٧- الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية.

٢٨- الدر المصون. للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ.

٢٩- ديوان جرير. بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. مصر: دار المعارف.

٣٠- ديوان رؤبة بن العجاج. اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي. الكويت: دار ابن قتيبة.

٣١- ديوان عمر بن أبي ربيعة. شرحه: عبد أ. علي مهنا. ط:٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ.

٣٢- رصف المباني. للمالقي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط:٢. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.

٣٣- السبعة. لابن مجاهد. تحقيق: د.شوقي ضيف. ط:٣. مصر: دار المعارف.

٣٤- شرح أبيات سيبويه. لابن السيرافي. تحقيق: د. محمد علي سلطاني. لا ط. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٦هـ.

٣٥- شرح أبيات مغني اللبيب. للبغدادي. تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. ط:٢. دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ.

٣٦- شرح الحدود النحوية. للفاكهي. تحقيق: د. صالح بن حسين العايد. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣٧- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري. ط:١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.

٣٨- شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٣٩- شرح اللمع لابن برهان العكبري. تحقيق: د. فائز فارس. ط: ١. الكويت، ١٤٠٤هـ.

٤٠- شرح المفصل. لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب.

٤١- شرح جمل الزجاجي. لابن خروف. تحقيق: د. سلوى محمد عرب. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٤٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق: د.صاحب أبو جناح. بلا بيانات نشر.

٤٣- شرح شواهد المغني. للسيوطي. لجنة إحياء التراث العربي.

٤٤- شرح كتاب سيبويه للسيرافي. تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين. الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م.

٤٥- شرح مغني اللبيب (شرح المزج). للدماميني. تحقيق: د. عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي. ط:١. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٩هـ.

٤٦- شعراء أميون. د. نوري حمودي القيسي. ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٩٦هـ.

٤٧- شفاء العليل. للسلسيلي. تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاتي. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ.

٤٨- الغرة في شرح اللمع (من باب إن إلى آخر باب العطف). لابن الدهان. تحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم. ط:١. الرياض: دار التدمرية، ١٤٣٢هـ.

٤٩- الكامل. للمبرد. تحقيق: د. أحمد محمد الدالي. ط:٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

٥٠- كتاب الشعر. للفارسي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ.

٥١- كتاب سيبويه. لأبي بشر عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٥٢- اللباب. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان. ط:١. دمشق - بيروت: دار الفكر- دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ.

٥٣- مجاز القرآن. لأبي عبيدة. تحقيق د. فؤاد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي.

٥٤- مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن يحيى. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٥. القاهرة: دار المعارف.

٥٥- المحصول في شرح الفصول. لابن إياز البغدادي. تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار. ط:١. عمان: دار عمار، ١٤٣١هـ.

٥٦- المرتجل. لابن الخشاب. تحقيق: علي حيدر. دمشق، ١٣٩٢هـ.

٥٧- المركب الاسمي في كتاب سيبويه. لعلي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف. ط:١. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٣هـ.

٥٨- مسائل خلافية في النحو. للعكبري. تحقيق: محمد خير الحلواني. ط: ١. بيروت: دار الشرق، ١٤١٢هـ.

٥٩- المسائل الشيرازيات. للفارسي. تحقيق: د.حسن هنداوي. ط: ١. الرياض: كنوز أشبيليا، ١٤٢٤هـ.

٦٠- المسائل العسكرية. للفارسي. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. ط:١. القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ.

٦١- المصباح في النحو. لأبي الفتح المطرزي. تحقيق: مقبول علي النعمة. ط:١. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٤هـ.

٦٢- معاني القرآن. للفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية.

٦٣- مغني اللبيب. لابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، وعلي حمد الله ومراجعة: سعيد الأفغاني. ط:٦. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.

٦٤- المفصل. للزمخشري. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. ط:١. عمان: دار عمار، ١٤٢٥هـ.

٦٥- المقاصد الشافية. للشاطبي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.

٦٦- المقتصد في شرح الإيضاح. للجرجاني. تحقيق: د.كاظم بحر المرجان. لا ط. العراق: دار الرشيد، ١٩٨٢م.

٦٧- المقتضب. للمبرد. تحقيق: د. عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.

٦٨- المقدمة الجزولية. لأبي موسى الجزولي. تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد. مطبعة أم القرى.

٦٩- المنبي عن معنى الإعراب في المعرب والبناء في المبني بين البصريين والكوفيين. د. مصطفى خليل مصطفى خاطر. ١٤٢٤هـ.

٧٠- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. لأبي حيان الأندلسي. صححه وقدم له: سيدي جليزر. ط مصورة: دار أضواء السلف.

٧١- نتائج الفكر. للسهيلي. تحقيق: د. محمد البنا. القاهرة: دار الاعتصام.

٧٢- النحو الوافي. لعباس حسن. ط:٨. القاهرة: دار المعارف.

٧٣- همع الهوامع. للسيوطي. تحقيق: عبد السلام هارون، د. عبد العال سالم مكرم. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.